مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٦٥٣

الثلاثاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٢/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد تشافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد السليطي
	الكونغو	السيد إيكوبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

07-29408 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس بسعادة السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، على العمل الممتاز الذي أدَّاه وعلى إدارته لأعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أُدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشجب مجلس الأمن أعمال العنف التي وقعت في كينشاسا من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس بين قوات الأمن الكونغولية وحرس عضو مجلس الشيوخ جون - بيير بمبا. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء الخسائر في الأرواح، وخاصة في صفوف المدنيين، ويحث كافة الأطراف على احترام قدسية الحياة البشرية والتقيد بمبادئ حقوق الإنسان. ويعرب أيضا عن أسفه لما وقع أثناء المواجهات من أعمال تدمير ونهب شملت بعض البعثات الدبلوماسية.

”ويشجع مجلس الأمن السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء التحقيقات اللازمة بشأن هذه الأحداث.

”ويشدد مجلس الأمن على شرعية المؤسسات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا وعلى ضرورة قيام هذه المؤسسات بكفالة حماية السكان. ويشدد في الوقت ذاته على أهمية عمل هذه المؤسسات في إطار من احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتجنب استعمال أي شكل من أشكال القوة غير المبررة أو غير المتناسبة.

”ويأسف مجلس الأمن للجوء إلى العنف، بدلا من الحوار، من أجل حل الخلافات، ويحث كافة الأطراف الكونغولية المعنية على السعي إلى تسوية تفاوضية لخلافاتها في ظل احترام الإطار الدستوري والقانون. ويدعو الحكومة إلى أن تحترم الحيز والدور اللذين أسندهما الدستور إلى الأطراف بغية ضمان مشاركتها الفعالة في الحوار السياسي

الوطني، ويشجع كافة الأطراف على أن تظل ملتزمة بالعملية السياسية.

"ويرحب مجلس الأمن بإعلان مؤتمر رؤساء الجمعية الوطنية الكونغولية المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي أكدت فيه كل المجموعات البرلمانية من جديد التزامها بدعم العملية الديمقراطية، وأوصت بأن تعمل جميع مؤسسات الجمهورية في سبيل المصالحة والوئام الوطني والحوار الدائم بين الأطراف السياسية المعنية.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل لجهود البعثة الرامية إلى إعادة فتح الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة، وإلى الإسهام في حماية المدنيين.

"ويحيط مجلس الأمن علما ببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، وبالبيان الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في دار السلام يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، والذي يؤكد من جديد الحق السيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أن يكون لها جيش وطني واحد، ويحث كل الجماعات المسلحة على الاندماج في الجيش الوطني أو تسريح أفرادها.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أهمية دعم المجتمع الدولي المتواصل لعملية توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من أجل التعجيل بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، وضرورة كفالة تضافر جهود الشركاء الدوليين لهذه الغاية. ويقر بأن هذا الدعم يجب أن يقوم على أساس التزام مشترك بين السلطات الكونغولية وجميع الفاعلين السياسيين الكونغوليين بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/9.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.